

بيان لجنة السياسة النقدية
١٤ نوفمبر ٢٠١٩

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٤ نوفمبر ٢٠١٩ خفض كل من سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل الي ١٢,٢٥% و ١٣,٢٥% و ١٢,٧٥% على الترتيب. كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل الي ١٢,٧٥%.

استمر انخفاض المعدل السنوي للتضخم العام ليسجل ٤,٨% في سبتمبر ٢٠١٩ و ٣,١% في أكتوبر ٢٠١٩، وهو أدنى معدل له منذ ديسمبر ٢٠٠٥. وقد جاء ذلك نتيجة انخفاض معدل التضخم السنوي للسلع الغذائية، وخاصة الخضروات الطازجة، مدعوماً بالتأثير الإيجابي لفترة الأساس الناتج عن صدمات عرض مؤقتة لأسعار الخضروات الطازجة في العام الماضي. كما ساهم تحديث الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين عبر إصدار السلسلة العاشرة للأرقام القياسية ومنهجية ربطها بالسلسلة السابقة في انخفاض المعدل السنوي للتضخم العام.

وفي ذات الوقت ارتفع معدل التضخم السنوي للسلع غير الغذائية في أكتوبر ٢٠١٩ بسبب الارتفاع النسبي لأسعار الخدمات، مما ساهم في ارتفاع المعدل السنوي للتضخم الأساسي بشكل طفيف الي ٢,٧% في أكتوبر ٢٠١٩ من ٢,٦% في سبتمبر ٢٠١٩، وهو أدنى معدل له منذ ابريل ٢٠٠٦.

وتشير البيانات المبدئية الي استقرار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليسجل ٥,٦% خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٩، بعدما سجل ٥,٦% خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، وهو أعلى معدل له منذ العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وقد سجلت مساهمة ناتج القطاع الخاص ارتفاعاً خلال الربع الثاني لعام ٢٠١٩، وذلك للمرة الأولى منذ الربع الثاني من عام ٢٠١٧. كما ارتفعت مساهمة الطلب المحلي الخاص، مما ساهم في الحفاظ على استقرار معدل النمو الاقتصادي.

وارتفعت أعداد المشتغلين لتدعم استمرار انخفاض معدل البطالة الي ٧,٥% خلال الربع الثاني لعام ٢٠١٩، بما يمثل انخفاض يقارب ستة نقاط مئوية مقارنة بذروته خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣.

وعلى الصعيد العالمي، استمر تباطؤ معدل نمو الاقتصاد العالمي، وتيسير الأوضاع المالية العالمية، وكذلك تأثير المخاطر المرتبطة بالسياسات التجارية العالمية على آفاق النمو. ولا تزال الأسعار العالمية للبترول عرضة للتقلبات بسبب عوامل محتملة من جانب العرض والتي تتضمن المخاطر الإقليمية.

وتشير النظرة المستقبلية لمعدلات التضخم المحلي الي استمرار احتواء الضغوط التضخمية، على الرغم من التأثير السلبي المتوقع لفترة الأساس على معدلات التضخم السنوية في الأجل القريب بسبب انتهاء أثر صدمات العرض المؤقتة لأسعار الخضروات الطازجة في العام الماضي.

ونظراً لكافة التطورات المحلية والعالمية، قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار العائد الأساسية لدي البنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس. ويتسق ذلك القرار مع تحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ ٩% (± ٣) خلال الربع الرابع لعام ٢٠٢٠ واستقرار الأسعار على المدى المتوسط. كما

يوفر خفض أسعار العائد الأساسية في اجتماع اليوم والاجتماعات السابقة للجنة الدعم المناسب للنشاط الاقتصادي في الوقت الحالي.

وسوف تستمر اللجنة في متابعة كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل سياستها للحفاظ على الاستقرار النقدي.

قطاع السياسة النقدية

تليفون: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg